اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان تطالب الانقلاب باستدعاء التدابير الاحترازية في "عرب شركس"

AFRICAN UNION
الاتحاد الافريقي
African Commission on Human & Peoples' Rights

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
Commission Africaine des Droits de l'Homme & des Peuples

Communication 563/15

Mohammed Bakri Mohammed Harun & 7 Others

v

The Arab Republic of Egypt

Done by the
African Commission on Human and Peoples' Rights
April 2015
Banjul, The Gambia

Hon. Commissioner KAYITESI Zainabo Sylvie
Chairperson of the African Commission
on Human and Peoples' Rights

Dr. Mary Maboreke
Secretary to the African Commission on
Human and Peoples' Rights

الأحد 19 أبريل 2015 12:04 م

قال المرصد المصري للحقوق و الحريات ومجموعة المتضامنين فى قضية عرب شركس أنه يجب على السلطات المصرية إحترام قرار اللجنة الافريقية لحقوق الانسان و الشعوب بإيقاف حكم الإعدام الصادر بحق المتهمين فى قضية عرب شركس من المحكمة العسكرية .

وكانت اللجنة الافريقية لحقوق الانسان و الشعوب قد اصدرت قراراها فى الشكوي المرفوعة من المحامي أحمد مفرح و مجموعة المتضامنين بخصوص الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية بحق المتهمين في 16 ابريل الماضي

وقالت اللجنة الافريقية فى قراراها المرسل الي رئاسة الجمهورية بطلب وقف تنفيذ حكم الاعدام لحين البت فى الشكوي حيث أن مقدمي الشكوي طلبوا استدعاء المادة 98 من نظام اللجنة الأساسي وإصدار التدابير الاحترازية لمنع ضرر بالضحايا لا يمكن إصلاحه .

وقال زاينابو سيلفي كايتيزي رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في رسالته الموجهة إلى السيسي أنه يود استدعاء طلب التدابير الاحترازية فيما يخص قضية عرب شركس بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر والذي تبنته اللجنة في دورتها غير الاعتيادية في يوليو 2014، والتي تطالب الحكومة المصرية بتحقيق المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة، ووقف عقوبة الإعدام والتمسك بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

كما لفتت الرسالة الانتباه إلى قراراللجنة رقم 42(99 (XXVI: والذي يحث جميع الدول الأطراف والتي تقوم بتطبيق عقوبة الإعدام في النظر في إمكانية حظر العقوبة، والتفكير في إمكانية إلغائها
وعلاوة على ذلك، اعتمدت اللجنة الأفريقية في جلستها العادية رقم 44 القرار رقم 08(XXXXIIII)36 والذي يطالب الدول باحترام وقف عقوبة الإعدام

بالإضافة إلى ذلك، تلفت الرسالة الانتباه إلى المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة، والتي اعتمدتها اللجنة في 2001 كاستكمال للمواد 5، 6، 7، 26 من الميثاق الأفريقي وأكدت الرسالة أنه إذا كانت دعاوى الشكوى صحيحة فإنها ستشكل سببا كبيرا للقلق، لأنها من شأنها أن تمثل انتهاكا صارخا للميثاق الأفريقي الذي تُعد مصر طرفا فيه

وتحظر المادة الرابعة من الميثاق الأفريقي الحرمان من الحق في الحياة، وتحظر المادة الخامسة جميع أشكال التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، وتنص المادتين السادسة والسابعة على الحق في الحرية الشخصية والحق في محاكمة عادلة في حين تضع المادة 26 الدول أمام التزام بضمان استقلال القضاء

يطالب المرصد و مجموعة المتضامنين السلطات المصرية بالاستجابة إلي طلب السيد زاينابو سيلفي كايتيزي رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المقدم إلي حكومة جمهورية مصر العربية لإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق المتهمين في القضية .

ويؤكد المرصد المصري ومجموعه المتضامنين فى قضية عرب شركس على أن مصر جزء من الاتحاد الأفريقي ووقعت على ميثاقه الذي يتيح تدخل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للتحقق في أي شكاوى، ولا يمكن تأويل ذلك تدخلا في الشأن القضائي المصري لكنه احترام للمواثيق التي وقعت عليها مصر وحرصا علي ضمانة العدالة كاملة لأي متهم من أجل إصدار حكم عنوان للحقيقة لاسيما والأحكام الحالة متعقلة بالإعدام الذي هو بالأساس محل رفض حقوقي محلي ودولي

ويشدد المرصد علي أن محاولة التذرع بأي أقاويل في مواجهة قرارات اللجنة الافريقية هو إصرار علي ترسيخ للصورة المتداولة عن فقدان

العدالة والحقوق بمصر، وهو امر تستمر السلطات المصرية في ترسيخه لدي المحيط المحلي والأفريقي والدولي

وينبه المرصد المصرى للحقوق و الحريات على أن وقف تنفيذ الأحكام بالإعدام في واقع سياسي غير مستقر ليس تأسيسا لإفلات المتهم من العقاب بل حرصا علي تحقيق العدالة المبنية علي تطبيق كامل للقانون يتلافى لكل الملاحظات الجدية عن وقائع القضية التي أعلنتها مؤسسات حقوقية ونشطاء ومحامون مؤخرا والتي تجعلنا نعتقد أن انتهاك لحقوق الضحايا لازم المتهمين فى القضية منذ بدايتها وحتي نهايتها ولا ينفك عن الواقع السياسي للوطن مرفق صورة من قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب بخصوص قضية عرب شركس .